

الجرح والتعديل

غير مالك لم يأت به إلا النفي فقال لهم لو أراد أحد أن يعيبكم بأكثر مما تفعلون ما قدر عليه إذا حدثكم عن أصحابكم فانما يأتيني النفي اعرف فيكم الكراهه وإذا حدثكم عم مالك امتلا على الموضوع فقد بان بلزوم محمد بن الحسن مالكا لحمل العلم عنه رويته في الناس رضا منه وموافقه لمن جعله إماما ومختارا التمييز بين الرواه قال أبو محمد فلما لم نجد سبيلا الى معرفه شيء من معاني كتابه ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة النقل والروايه وجب أن نميز بين عدول الناقله والرواه وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبه ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواه حق علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقله والبحث عن أحوالهم واثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الروايه مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا امناء في أنفسهم علماء بدينهم أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث واتقان به وتثبت فيه وان يكونوا أهل تمييز وتحصيل لا يشوبهم كثير من الغفلات ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه ولا يشبه عليهم بالاغلوطات وان يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثره